قرارات تخفيض الإنتاج ومنع البترول عن الولايات المتحدة وهولندا يجب ان تستمر
المطلوب تأميم حصص العدو الأميركي في النفط العربي وزج سلاح الأرصدة العربية الذي ما زال معطلاً

حتى قبل انفجار الحرب الاخيرة كانت الدعوة تزداد حدة من جماهير الشعب العربي ، لزج كافة اسلحتنا وامكاناتنا، البشريه والماديه في المعركه ضد العدو الصهيوني المدعوم مباشرة من الامبرياليه الاميركيه ، وخاصه النفط وذلك عن قناعة اكيدة بيهمية الثروة النفطية العربية كسلاح له اثاره السياسيه والاقتصاديه على الدول المستهلكه للنفط العربي والمساندة للعدو الاسرائيلي وخاصة على الولايات المتحدة الاميركيه التي ساهمت مباشرة في المجهود العسكري الاسرائيلي ضدنا.

ومع بدء المعارك وجدت البلدان العربية المنتجة للنفط ، نفسها امام مسؤولية المشاركة في معركة التحرير بتحريك السلاح النفطي المعطل طوال هذه السنين ، وهي تلمس خطورة التقاعس عن اتخاذ مثل هذه الخطوه الرئيسيه الهامة . فكان المؤتمر الذي عقد في الكويت ، والذي ادى في النهاية الى تخفيض الانتاج ١٠٪ على ان يستمر التخفيض التدريجي بنسبة ٥٪ شهريا ، حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية الكامل عن الاراضي العربيه المحتلة سنة ١٩٦٧ ، ويتم التوصل الى تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . هذا بينما اتخذ قرار بقطع النفط العربي عن كل من الولايات المتحدة الاميركية وهولندة . وكان قد سبق ذلك قرار لا يقل اهمية ، هو القرار بزيادة اسعار البترول .

وقبل الخوض في مدى تأثير هذه القرارات للدول العربية المنتجة للنفط، على معسكر الاعداء المساند للعدو الاسرائيلي ، يجدر تسجيل ملاحظتين :

— الاول ، ان البترول ومشتقاته هو مصدر الطاقة الاساسي للدول الصناعية وفي راسها الولايات المتحدة ، ووتائر الاستهلاك من النفط والطلب عليه بالتالي ، اخذة في الارتفاع المستمر، وهي ستظل ترتفع باستمرار ، اذ لا يمكن ان تنخفض وتائر الاستهلاك للنفط في هذه الدول الصناعية ، كما لا يمكن ان تبقى وتيرة الاستهلاك الحالية على ما هي عليه من دون زيادة .

— والثانية ، ان الولايات المتحدة كانت طوال هذا العام تضغط على العربية السعودية من اجل ان توافق على رفع نسبة انتاجها ٢٥٪ في السنة من النفط . اي ان الولايات المتحدة حتى قبل السادس من تشرين الاول المنصرم ، كانت بحاجة ملحة الى زيادة حجم النفط العربي الذي ستهلكه لمواجهة ازمة الطاقة التي تعاني منها بصورة متزايدة .

اما فيما يتعلق بفعالية القرارات التي اتخذت فان لها اهمية محددة ، برغم كونها لا تترجم كامة طموحات الشعار الذي طالما رفعته الجماهير العربيه القائل بالنفط كسلاح في المعركة :

● لقد كان القرار الاول هو زيادة اسعار البترول. فقد رفعت البلدان العربية المنتجة للنفط سعر السوق للبترول بمعدل ١٧ بالمائة ، ورفع السعر المعلن بنسبة ٤٠ بالمائة . وبذلك تحقق زيادة قدرها ٦٠ بالمائة ، فارتفع بالتالي سعر البرميل من ١٫٨ دولار الى ٣٫٠١ ، اي ان مداخل الدول العربية المصدرة للنفط ستزداد بما يقارب الثلثين !

ولكن المهم ايضا من سيدفع هذه الزيادة. ان هذه الزيادة ستدفعها الدول الرئيسيه المستوردة للنفط العربي — اي الولايات المتحدة واليابان واوروبا. وعلى ضوء ما يعانيه الاقتصاد الاميركي من ازمات تمثلت في تخفيض قيمة الدولار، والعجز المزمن في ميزان المدفوعات الاميركي ، فان الاثر المباشر لزيادة ثمن البترول سيكون في زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات هذا ، ولا يستبعد ان يؤدي الى تخفيض اخر في قيمه الدولار .

● اما على صعيد تخفيض نسبة الانتاج ١٠ بالمائة مع تخفيض شهري متواصل بنسبة ٥ بالمائة فان هذا القرار له اثاره السياسية والاقتصادية الهامة جدا ، لان الحقيقة هي على عكس ما يحاول ان يوحي به الاعلام العربي . فالطلب على النفط قد فاق العرض في سوق البترول . ويستطيع ان نقيس المضاعفات السلبية على البلدان المستوردة للنفط العربي من هذه الحقيقة، وايضا ، من حقيقة انه ليس هناك بديل للبترول، كما انه من الصعب جدا تخفيض وتيرة الاستهلاك بل ومن الصعب ابقاء الوتيرة على حالها دون ان تزداد .

● وفيما يتعلق بالقرار الثالث ، بمنع تصدير النفط للولايات المتحدة الاميركية ، فان اوروبا — على ضوء تخفيض الانتاج ، وحقيقة الزيادة المتواصلة في وتيرة استهلاك النفط في البلدان الصناعية — ان اوروبا ستحصل على اقل من حاجتها من النفط ، وبالتالي لن تستطيع ان تعيد تصدير هذا النفط الى الولايات المتحدة التي قطع عنها النفط العربي ، الا في حالتين : اما ان تقرر اوروبا انها مستعدة على استنزاف احتياطاتها من البترول لمساندة اميركا واما ان تقرر المجازفة بايقاف تصدير النفط العربي اليها في حال انها فعلت ذلك .

وهذا امر مستبعد في الوقت الحاضر . فقد كان عقاب هولنده ليس فقط ردا لهذا البلد المعروف بعدائه لقضايانا وبتاييده للعدو الاسرائيلي ، بل ايضا انذار للدول الاوروبية الاخرى بمعاملة مماثلة اذا فعلت ذلك . وكانت اولى ردود الفعل الاوروبية على هذا الانذار الذي يتضمنه « درس هولنده » ، في بون حيث انعكس فزع حكومة المانيا الغربية في تصريحات حاولت ان تظهر معارضتها لاستغلال الولايات المتحدة اراضيها لمد جسر جوي الى اسرائيل. (!)

لهذا فان اثر قطع النفط العربي عن الولايات المتحدة يتحدد بحقيقة ان الاقتصاد الاميركي الذي يضمن بما مقداره ٧٥ الف برميل من النفط في اليوم بصعوبة فائقة — الامر الذي يمس الفرد الاميركي مباشرة — لا يستطيع ان يحتمل نقصا مقداره ما يقارب المليوني برميل من النفط في اليوم الواحد ، الامر الذي سيصيب الصناعة وحركة النقل الاميركية بخسائر فادحة ، وبرغم الفرد الاميركي على تحمل البرد القارس واحداث تغيير كبير في اسلوب حياته ، يتخلص بكلمة «التقشف».

لقد اتخذت هذه القرارات في الساحة النفطية على اساس انسحاب اسرائيلي كامل من كافة الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة واذا كان من الضروري مواصلة الالتزام بهذه القرارات المشروطة ، فان هذا لا يعني ان سلاح النفط قد استخدم بكامل فعاليته الكامنة ، وفي المستوى المطلوب .

ان الولايات المتحدة الاميركية التي يقاتل عدونا الاسرائيلي باسلحتها باموالها ، وفي حماية مظلتها العسكرية والسياسية ، قد ساهمت مباشرة في المعارك العسكرية الاخيرة . بل ان الايام القليلة التي سبقت وقف اطلاق النار ، والعمليات الاسرائيلية التي استغلت هذا الوقف لتحتل مواقع على الجبهتين ، كانت عمليات باليد الاميركية ولكن بقفاز اسرائيلي .

والعدو الاميركي في مقابل ذلك ، يمتلك اكبر حصة في بترول الشرق الاوسط وهذه الحصة تزيد على ٦٠ بالمائة من مجموع اسهم الشركات المالكة لهذا البترول ، بالاضافة الى ان النسبة الكبرى من ارباح الانتاج ستعود الى الولايات المتحدة . ولهذا فقد كان من المطلوب ترجمة المطلب الجماهيري بتاميم الحصة الاميركية في نفط الشرق الاوسط، وان تشمل القرارات سحب الارصدة والودائع العربية من المؤسسات المالية الاميركية خاصة والغربية وتوظيفها في البلدان العربية ، وبلدان المواجهة على وجه الخصوص، ليس فقط لان تاميم حصة اميركا، وسحب الارصدة من مؤسساتها يتضمن حدة قرار قطع النفط العربي عنها ، بل لان ذلك من شانه تعزيز قدرات بلدان المواجهة والتعويض والترميم لما دمرته الحرب .

فاستعمال سلاح وتعطيل اخر لا يعطي الفعالية والنتائج المتوخاة فيما لو لجانا فعلا الى زج كافة اسلحتنا بكافة انواعها ، في ساحة المعركة مع العدو الصهيوني والامبريالي .

الجماهير الشعبيّة الفلسطينية ترفض وقف إطلاق النار

في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الثورة الفلسطينيه والعربيه تطالب اللجنة السياسية العليا اللجان الشعبية القيام بمسؤولياتها والعمل على توحيد الصفوف وتعبئة الجماهير من اجل الاستمرار في النضال ضد كافة الحلول الاستسلاميه وضد اي استرخاء او تواكل من اي جهة كانت وعلى كل المستويات. ويطلب ان يكون التحرك ضمن الخطوط التالية :

١ — تقوم اللجان الشعبيةبالجباية المشتركة المالية والعينية بدفاتر صادرة عن اللجنة السياسية العليا ويعتمد كل لجنة عضوا منها لتسلم هذه الدفاتر ويحاسب عليها .

٢ — تقوم اللجان الشعبيه بالدوريات السياسية لشرح موقف حركة المقاومة الفلسطينية على ضوء بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الرافض لوقف اطلاق النار بناء على قرار مجلس الامن في ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٧٣ .

ان الهدف من هذه الدوريات التعبئة الجماهيريه حول موقف قرار اللجنة التنفيذية الداعي لاستمرار القتال والنضال حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني .

٣ — تعمل اللجان الشعبية على ارسال برقيات وعرائض للمسؤولين العرب والصحف للمطالبة باستمرار القتال .

٤ — العمل على اقامة ندوات جماهيرية بالاشتراك مع اطراف الحركة الوطنية اللبنانية الرافضة لوقف اطلاق النار في المناطق .

٥ — تعبئة الميليشيا بشكل جيد وضرورة التشديد على الحراسات في هذه المرحلة وذلك من خلال غرفة العمليات التي تضم مسؤولي الميليشيا في المخيمات .

بيروت في ٢٢ — ١٠ — ١٩٧٣
اللجنة السياسية العليا

جاء في البيان الذي اصدرته اللجنة الشعبية الفلسطينية في صيدا ما يلي :

يا جماهير شعبنا المناضل :

ان القتال المسلح الذي بداء يوم السادس من تشرين الاول بين الامة العربية بكل قواها المقاتلة (الجيش المصري ، الجيش السوري، الجيش العراقي ، والمقاومة الفلسطينية) من جهة واسرائيل من جهة ثانية اثبت بالملموس ان اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر قد تحطمت خلال الايام الاولى من المعركة وان مزيدا من الصبر والنضال والتصميم على القتال سيزيل والى الابد افكار خاطئة غرستها الامبريالية والصهيونية في عقول جماهيرنا عن قوة الجيش الاسرائيلي وغطرسته .

يا جماهيرنا المناضلة :

ان الجماهير التي اثبتت من خلال المعركة انها مستعدة للعطاء والتضحية من اجل استمرار القتال حتى تحقق اهدافها بازالة الاضطهاد الوطني والطبقي الذي لحق بها خلال عشرات السنين تتوجه باسم الاف الشهداء والمعتقلين والمقاتلين الذين لا تزال ايديهم على الزناد الى كافة القوى الوطنية والثورية العربية لتضم صوتها الى صوت حركة المقاومة الفلسطينية في استمرار القتال ورفض اي وقف لاطلاق النار .

المطلوب من ليبيا

عند اندلاع حرب ٦ تشرين الاول ، وقفت ليبيا موقفا داعما بكل امكاناتها للمعركة القومية التي تخوضها الامةالعربية ضدالعدو الصهيوني والامبريالية .

وقالالمحدث الليبي عشية الحربالعربيه — الاسرائيلية ، انه بالرغم من الخلاف مع القادة المصريين حول طبيعة المعركة معاسرائيل وحول الموقف من قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ والاراضي العربيه المحتلة ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧ ، فان ليبيا ستقف حتى النهاية مع المعركه وستقدم كل امكاناتها في سبيل تدعيمها وانجاحها وستضع كل ماتقدر عليه خدمة لها وللجماهير العربيه . وبالفعل لقد نفذت ليبيا التزاماتها ووعودها .

واليوم ، وبعد مضي عشرة ايام على قرار مجلس الامن الرقم ٣٣٨ وعلى تنفيذ وقف اطلاق النار في ٢٢ تشرين الاول الماضي ، ما هو موقف ليبيا ؟.. طبعا ، لا يكفي رفض القرار الجديد الصادر عن مجلس الامن ولا يكفي ، وخاصة في مثل هذه الظروفالراهنه، رفض وقف اطلاق النار والمطالبة باستمرار المعركه . بل ان المطلوب هو ترجمة الكلام الى افعال وتحويل الاقوال الى اعمال .

ان ليبيا مطالبة اليوم ، كما كانت مطالبة فيالامس ، بدعممعركه التحرير حتىالنهايه، والاستمرار في تحويل شعار قومية المعركه الى حقيقة فعلية وعبويه للجماهير العربية التي رفضت وقف القتال كما رفضته في السابق عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

مؤخرة طائرة الهليوكبتر التي دمرها الثوار الفلسطينيون بمن فيها من الجنود الصهاينة ، عندما حاول العدو انزال قواته في منطقة العائمة جنوب شرق راشيا ظهر يوم

مباحثات مع العراق

منذ قرار وقف اطلاق النار شهدت المنطقة تحركاتواسعة على صعيدين: صعيدالتسوية وقاد هذا التحرك اسماعيل فهمي وزير خارجية مصر الجديد وصعيد القوى الدافعة للتسوية وقاد هذا التحرك حركة المقاومة الفلسطينية وابرز ما فيهذا التحركاتصالات تمت على صعيد عال بين حركة المقاومةوحزبي البعث في العراق وسوريا .

اليمن الديمقراطية تغلق باب المندب الستراتيجي

اقدمتجمهوريه اليمن الديمقراطية الشعبيه (اليمن الجنوبي) على اغلاق باب المندب — الممر الاستراتيجي الثاني للبحر الاحمر بعد قناة السويس — .

ويعتبر باب المندب احد الممرات الرئيسيه للتجاره العالمية التي تربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر وبالتالي بالمواصلات البحريه الدولية في المحيط الهندي .

وتعتبر خطوة جمهوريه اليمن الديمقراطية الشعبية خطوة ذات اهمية بالغة توازي الخطوه التي اقدم عليها عبدالناصر عندما اقفل مضيق شرم الشيخ ووضع جزيره تيران تحت تصرف القوات المصرية لمنع سفن الملاحة الاسرائيلية من العبور الى البحر الاحمر وبالتالي الى دول آسيا وافريقيا الجنوبية . ولقد اتخذت اسرائيل في ذلك الوقت من هذا العمل ذريعة واهيه للقيام بعدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ بحجه ان اقفال مضيق شرم الشيخ يوازي عدوانا عربيا عسكريا عليها .

واليوم تتكرر نفس الحادثة ولو بطريقة مختلفة وبظروف دوليه وعربية مغايرة لاحداث عام ١٩٦٧ . فاسرائيل اليوم تحاول ، عبر وسائل اعلامها الاوروبيه والاميركية وعبر تصريحاتوزرائها ومندوبيها المحليين والعالميين اثارة مسالة اغلاق باب المندب بوجه الملاحه الدولية بمثابة عمل عدواني عليها ، مطالبه بوضع قوات دوليه للاشراف على المواصلات الدولية التي تمر عبر المضيق بالاضافة الى ادراج مسالة باب المندب على جدول اعمال المفاوضات السلمية والتسوية الاستسلاميه كما تسميهاجهزة الاعلام الغربيه « ازمةالشرق الاوسط » .

ان اقدام اسرائيل على اطلاق مثل هذه التصريحات المتطاوله علىحق الشعوبالعربية في تقرير مصيرها والتصرف بما توجبه المصالح القومية والوطنية والتقدمية لشعوب المنطقة في الممتلكات والحقوق ، لم تكن ولم تكن ترى له ما يشجعه ، لولا سلسلة التراجعات العربيه امام الهجمة الامبرياليه والصهيونيه علىحركة التحرر الوطنيالعربية وخاصة فصائلها التقدميه .

ان استمرار اسرائيل في التطاول على الشؤون العربيه ليس الا نتيجة التخاذل الوطني امام العدو الامبريالي والصهيوني والركض المستمر وراء مشاريع التصفية والاستسلام في الوقت الذي تزداد فيهمواقف اسرائيل تصلبا وتمسكابشروطها الاستعماريه الاميركيه ضد الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالحملة الشهيرة القائمة والمستمرة الداعيه الى « خط امن اسرائيل » او « الحدود الامنة لدوله اسرائيل » والتي تتسع يوما بعد يوم وسنة بعد سنه ، حتى توصلت في المده الاخيره الى طرحموضوع باب المندب وكانه ايضا من الحدود الامنة لدولة اسرائيل !؟.

من البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اقره المجلس الوطني الحادي عشر :

النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا فيتحرير وطنه او مسخ هذه القضية بمشروعات الكياناتاو الدولة الفلسطينية على جزء من ارض فلسطين والتصدي لهذه المشروعات